بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للبيئة

5حزيران / يونيو 2026

المرأة الفلسطينية في مواجهة التدهور البيئي

في اليوم العالمي للبيئة، الذي يصادف الخامس من حزيران/يونيو من كل عام، تؤكد وزارة شؤون المرأة أن الحق في بيئة آمنة وصحية ومستدامة هو حق إنساني أساسي، إلا أن النساء الفلسطينيات، بمن فيهن النساء الريفيات، يواجهن انتهاكات متواصلة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه المستمر واستيطانه المتصاعد وسيطرته على الموارد الطبيعية الفلسطينية.

وتجدد وزارة شؤون المرأة تأكيدها أن البيئة الآمنة والنظيفة ليست رفاهية، بل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وأن النساء في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس يحرمن من هذا الحق يوماً بعد يوم نتيجة الانتهاكات المستمرة وحرب الإبادة وتداعياتها، وما خلّفته من كوارث بيئية وإنسانية واسعة النطاق.

وتؤكد الوزارة التزامها برؤية الحكومة الفلسطينية الهادفة إلى حماية المكونات البيئية الفلسطينية وصون الموارد الطبيعية، انطلاقاً من الوعي العميق بأهمية البيئة كجزء لا يتجزأ من صمود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وذلك من خلال دمج البعد البيئي في الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالمرأة، وتعزيز المشاركة النسوية في جهود حماية البيئة، وتبني قضايا البيئة من منظور النوع الاجتماعي وطرحها ضمن المحافل الإقليمية والدولية بما يعكس واقع النساء الفلسطينيات في ظل التدهور البيئي الناتج عن الاحتلال والممارسات الضارة بالموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار، تواصل الوزارة قيادة الجهود الوطنية الرامية إلى إدماج النوع الاجتماعي في السياسات البيئية والمناخية وتعزيز العدالة البيئية للنساء، من خلال العمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين ومؤسسات المجتمع المدني. كما تعمل الوزارة بالتعاون مع سلطة جودة البيئة وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية والجهات الشريكة على تطوير تدخلات وسياسات تراعي الأبعاد الجندرية للتغير المناخي والتدهور البيئي، بما يضمن استجابة أكثر عدالة لاحتياجات النساء والفتيات، وخاصة في المناطق الريفية والمهمشة والمتضررة من ممارسات الاحتلال.

نساء قطاع غزة في مواجهة كارثة بيئية وإنسانية مستمرة

لا تزال النساء والفتيات في قطاع غزة يواجهن آثاراً بيئية وصحية غير مسبوقة نتيجة التدمير واسع النطاق الذي طال البنية التحتية والخدمات الأساسية والموارد الطبيعية. فقد أدى تدمير الأراضي الزراعية ومصادر الإنتاج الغذائي، والنقص الحاد في الأعلاف والمياه، واستهداف مزارع الدواجن والماشية، وتدمير ميناء غزة وأسطول الصيد إلى تقويض أحد أهم مصادر الغذاء للسكان وارتفاع أسعار المواد الغذائية بأكثر من 200%. ونتيجة لذلك، يواجه نحو 2.2 مليون

فلسطيني مخاطر متزايدة من الجوع وسوء التغذية، من بينهم ما يقارب مليون امرأة وفتاة، فيما تعاني نحو 160 ألف امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية الحاد، في ظل استمرار تدمير سبل العيش وانهيار منظومة الأمن الغذائي.

كما تعيش النساء والفتيات في ظروف بيئية وصحية قاسية نتيجة النزوح الجماعي والانهيار شبه الكامل لخدمات المياه والصرف الصحي، حيث أدى تدمير معظم شبكات المياه وتعطل محطات التحلية وتراكم النفايات وتسرب المياه العادمة إلى حرمان أعداد كبيرة من السكان من المياه النظيفة وتهيئة بيئة خصبة لانتشار الأمراض. وتتحمل النساء العبء الأكبر، سواء بسبب مسؤوليات الرعاية داخل الأسرة أو نتيجة المخاطر الصحية التي تواجهها الحوامل والمرضعات والفتيات. كما تتزايد المخاوف من الآثار طويلة الأمد للملوثات الناتجة عن حرب الإبادة، بما في ذلك انعكاساتها المحتملة على صحة النساء الحوامل والأجنة، في ظل الانهيار الحاد للقطاع الصحي واستمرار النقص في الخدمات الطبية والتشخيصية الأساسية.

الاستيطان ومصادرة الأراضي: استهداف مباشر للبيئة الفلسطينية

في الضفة الغربية، تتواصل سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي باعتبارها أحد أخطر التهديدات التي تواجه البيئة الفلسطينية والقطاع الزراعي، بما يهدد سبل العيش ويقوض الأمن البيئي والغذائي للمجتمعات الفلسطينية. ويعاني القطاع الزراعي من تآكل ممنهج نتيجة عزل الأراضي الخصبة خلف جدار الفصل، وحرمان المزارعين من الوصول إلى مصادر المياه، وفرض قيود مشددة على الرعي، إضافة إلى اقتلاع الأشجار وتدمير المحاصيل، حيث تسجل آلاف الانتهاكات سنوياً، خاصة في المناطق المصنفة (ج) التي تشكل أكثر من 65% من الأراضي الزراعية الفلسطينية. ووفق هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فإن الاحتلال والمستوطنين تسببوا خلال النصف الأول من عام 2026 في قطع وإتلاف أكثر من 9 آلاف شجرة فلسطينية.

ولا تمثل هذه الاعتداءات خسارة بيئية فقط، بل تؤثر بصورة مباشرة على النساء العاملات في القطاعات الزراعية والصناعات الغذائية المنزلية المرتبطة بإنتاج الزيتون والأعشاب والمنتجات الريفية، بما ينعكس على دخل الأسر واستقرارها الاقتصادي.

وإلى جانب مصادرة الأراضي لإقامة المستعمرات الاستيطانية، شهدت الأشهر الستة الأولى من عام 2026 قفزة غير مسبوقة في الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، تجاوزت إقامة الطرق الرئيسية لتتغلغل في عمق التجمعات الفلسطينية والمناطق المصنفة (ب) بهدف عزلها، حيث أُقيمت سبع بؤر استعمارية جديدة، إلى جانب المصادقة على بناء 34 مستعمرة جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تهجير قسري للتجمعات الفلسطينية الرعوية والزراعية ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي.

كما أسهمت المستعمرات والمنشآت الصناعية المرتبطة بها في تفاقم التلوث البيئي، حيث تُقدَّر كميات المياه العادمة غير المعالجة المتدفقة إلى الأراضي الفلسطينية بنحو 40 مليون متر مكعب سنوياً، ما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه الجوفية. وفي السياق ذاته، تعمل أكثر من 300 منشأة صناعية إسرائيلية داخل الضفة الغربية في صناعات خطرة تنتج نفايات سامة، ويتم نقل ما بين 57 ألفاً و69 ألف طن من النفايات الإلكترونية سنوياً إلى القرى الفلسطينية، إلى جانب معالجة جزء من النفايات بطرق بدائية خارج المعايير البيئية، الأمر الذي يفاقم المخاطر الصحية والبيئية على السكان ويهدد استدامة الموارد الطبيعية الفلسطينية.

وتنعكس هذه السياسات بصورة مباشرة على النساء الريفيات اللواتي يعتمدن على الأرض الزراعية كمصدر للإنتاج والدخل، حيث يؤدي فقدان الأراضي وتقييد الوصول إليها إلى تراجع فرص العمل والإنتاج الزراعي وتزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الأسر الفلسطينية.

المراعي والثروة الحيوانية تحت الضغط

تواجه التجمعات الرعوية والبدوية الفلسطينية تحديات متزايدة نتيجة التوسع الاستيطاني والقيود المفروضة على الوصول إلى المراعي الطبيعية ومصادر المياه، الأمر الذي يهدد استدامة الثروة الحيوانية ويؤثر على الأسر التي تعتمد على تربية المواشي كمصدر رئيسي للدخل. كما تُسجَّل اعتداءات متكررة من قبل المستوطنين تشمل سرقة ونهب المواشي والاستيلاء عليها من أصحابها، ما يفاقم حجم الخسائر الاقتصادية ويزيد من هشاشة سبل العيش في هذه التجمعات.

المرأة الريفية الفلسطينية: خط الدفاع الأول عن الأرض والأمن الغذائي

تشكل النساء الريفيات ركناً أساسياً في استدامة القطاع الزراعي الفلسطيني، حيث تعتمد آلاف الأسر الفلسطينية على الزراعة وتربية المواشي والصناعات الغذائية المنزلية كمصدر رئيسي أو جزئي للدخل والغذاء. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن نحو 115 ألف أسرة في الضفة الغربية تعتمد على الزراعة كمصدر رزق، فيما تحتاج أكثر من 72 ألف أسرة زراعية ورعوية إلى تدخلات طارئة لحماية مصادر عيشها واستمرار إنتاجها الزراعي والحيواني.

وتتحمل النساء الريفيات بصورة خاصة آثار تراجع الإنتاج الزراعي وصعوبة الوصول إلى الأراضي والمراعي ومصادر المياه، حيث فقدت غالبية الأسر الزراعية جزءاً من دخلها نتيجة انخفاض الإنتاج النباتي والحيواني وتراجع فرص التسويق والوصول إلى الموارد الزراعية.

إن استهداف الأرض الفلسطينية ومواردها الطبيعية لا يمكن فصله عن استهداف النساء الريفيات أنفسهن، إذ ترتبط قدرتهن على الصمود الاقتصادي والاجتماعي ارتباطاً مباشراً بالحفاظ على الأراضي الزراعية والمياه والثروة الحيوانية. ومع تراجع الإنتاج الزراعي وتضييق الوصول

إلى الموارد، تتحمل النساء أعباء إضافية في تأمين الغذاء والدخل ورعاية أسرهن في ظل ظروف اقتصادية وبيئية متفاقمة.

ورغم هذه التحديات، تواصل النساء الريفيات دورهن المحوري في حماية الإنتاج الزراعي المحلي وتعزيز الأمن الغذائي والحفاظ على الموروث الزراعي الفلسطيني، بما يجعلهن شريكاً أساسياً في حماية البيئة الفلسطينية وصون الموارد الطبيعية.

شراكات وطنية لتعزيز العدالة البيئية وتمكين النساء

وفي إطار تعزيز الاستجابة الوطنية للتحديات البيئية والمناخية من منظور النوع الاجتماعي، تقود وزارة شؤون المرأة حواراً وطنياً مع الشركاء التنمويين والمؤسسات الوطنية، بما في ذلك التعاون الجاري مع مؤسسةNDC ، لتطوير تدخلات وبرامج تسهم في تعزيز صمود النساء أمام آثار التغير المناخي والتدهور البيئي، ودعم المبادرات النسوية الخضراء، وبناء قدرات وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية على دمج الاعتبارات البيئية والمناخية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

كما تعمل الوزارة على تطوير تدخلات تربط بين التمكين الاقتصادي للمرأة والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الفلسطيني الجامع، بما يساهم في خلق فرص اقتصادية مستدامة للنساء الريفيات، وتعزيز دورهن في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتحقيق الأمن الغذائي، انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وخطة الاقتصاد الفلسطيني الجامع.

دعوة إلى حماية البيئة الفلسطينية والنساء الريفيات

وفي اليوم العالمي للبيئة، تجدد وزارة شؤون المرأة دعوتها للمجتمع الدولي والمؤسسات الأممية والحقوقية إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه الانتهاكات البيئية المتواصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن الأضرار الجسيمة التي تلحق بالأرض والموارد الطبيعية والبنية الزراعية ومصادر المياه.

كما تؤكد الوزارة التزامها بمواصلة العمل على دمج قضايا البيئة والمناخ ضمن السياسات الوطنية من منظور النوع الاجتماعي، وتعزيز الشراكات الوطنية والدولية الداعمة للعدالة البيئية، وتمكين النساء الريفيات والنساء الأكثر تضرراً من الوصول إلى الموارد وفرص التنمية المستدامة، باعتبار أن حماية البيئة الفلسطينية وصون مواردها الطبيعية يشكلان ركناً أساسياً من أركان الصمود الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء الفلسطينيات.